بها على الحدود لضمان أمنها[٢]، أفزعه النمو الانفجاري لحركة المقاومة الفلسطينية واتجاه الكيان الفلسطيني الرسمي (م.ت.ف.) الى التحوّل الى كيان ثوري موحّد لكل المنظمات الفدائية. ولهذا يمكن تفسير اعلان المسؤولين الاردنيين عن ترحيبهم، دون تحفظ، برغبة منظمة التحرير الفلسطينية في العودة الى العمل في الاردن، اثر اجتماع الملك حسين ورئيس حكومته آنذاك الى وفد اللجنة التنفيذية، برئاسة يحيى حمودة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، بأنه عبّر عن تطلع الحكم الاردني الى ان يقوم الكيان الفلسطيني الرسمي «المعتدل» بضبط حركة المنظمات الفدائية واستخدام هذا الكيان ضد المنظمات «المنفلتة» البعيدة من متناول السيطرة. بيد ان الكيان الفلسطيني هذا خيّب الآمال الاردنية المعلقة عليه. فالاجتماع الموسّع الذي عقدته اللجنة التنفيذية في تلك الفترة، بمشاركة المدراء العامين لدوائر المنظمة ومدراء مكاتبها، أكد الالتزام بالميثاق القومي الفلسطيني، والمحافظة على القضية الفلسطينية حيّة سليمة، واعتماد الكفاح المسلّح وسيلة فعّالة لمقاومة الاحتلال؛ ودعا الى تحقيق الوحدة بين المنظمة وسائر التنظيمات الفلسطينية، وخصوصاً المنظمات الفدائية؛ وشكّل لجنة لاجراء اتصالات فورية مع هذه التنظيمات، وانجاز تلك المهمة، والتمهيد لعقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني تحقق الوحدة[٣].

لم يكن هذا الاتجاه في نشاط المنظمة ليرضي الحكم الاردني، فبدأ هذا الأخير يطلق انذاراته الاولى في شباط (فبراير) ١٩٦٨، مرة بتحريك القوات العسكرية وتطويق مواقع الفدائيين في الكرامة، وأخرى بالتصريح على لسان وزير الاعلام بأن الاردن لا يقبل «ان يجرى فوق أرضه غير ما يتفق مع المصلحة العربية العليا ويدعم الحفاظ على قضية العرب الاولى... ان كل عمل هادف ينبغي ان ينطلق من أرضنا هذه، ومن خلالنا نحن، وفي اطار ما نرسم ونخطط ونعدّ»[٤]، أو على لسان وزير الخارجية بأن القوات الاردنية «ستضرب بيد من حديد كافة العناصر التي تعطي، بأعمالها، اسرائيل مبرراً لممارسة الضغط على الاردن... وأن الاشخاص الذين يعرّضون الاردن لهجمات العدو سيمنعون، بعد اليوم، من اجتياز الاراضي الاردنية»[٥].

أثار هذا الموقف ردة فعل معاكسة بين صفوف فلسطينيي الاردن والمنظمات الفلسطينية، بل وفي صفوف الشعب الاردني والقوات المسلّحة الاردنية، فارتفعت المطالبات بتسليح المخيمات والقرى الامامية للتصدي للاعتداءات الاسرائيلية المسلّحة التي تركزت على خط الجبهة الاردنية، بدلاً من دعوة الفدائيين الى القاء اسلحتهم وايقاف عملياتهم. ودفع هذا الوضع بالحكم الاردني الى اظهار قدر من التراجع عن موقفه. فرئيس الحكومة، بهجت التلهوني، أعلن، في ٢٣ شباط (فبراير)، عشية اجتماعه الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ان تصريح وزير داخليته «كان تصرفاً شخصياً»[٦]؛ والملك حسين صرّح، بعد ذلك، بأنه معجب بأعمال الفدائيين، لكنه يريد التنسيق معهم ضمن خطة عمل كبيرة[٧].

لم تكن الدعوة الاردنية الملحاحة الى التنسيق تهدف الى تنظيم العمل الفدائي ومركزته، وبالتالي جعله أكثر فعالية وأقدر على تحقيق أهدافه؛ ذلك ان هذا العمل، بكليته، كان يدفع بالامور في اتجاه مناقض للسياستين الاردنيتين، الداخلية والخارجية. فهو، من ناحية، يثوّر المجتمع الاردني الذي صودرت حقوقه الدستورية منذ صيف العام ١٩٦٦؛ وهو، من ناحية أخرى، يهدّد بنسف مهمة ممثل الامين العام للأمم المتحدة، غونار يارنغ، الذي بدأ، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٧، باتصالاته في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الامن الرقم ٢٤٢؛ ويهدّد، أيضاً، باطاحة الفرصة «الطيبة» التي لاحت للاردن، الذي كان أكثر الاطراف تأييداً للقرار، في الاقتراح الذي عرضته اسرائيل على يارنغ